

التحول النمطي في بنية النظام الدولي الجديد: مستقبل هرمي أو فوضوي؟

فتحي محمد شريف

أستاذ محاضر (ب) بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3

ملخص:

يعتبر موضوع التحولات النمطية في بنية النظام الدولي، موضوعا رئيسيا في دراسة العلاقات السياسية الدولية، و يعزي هذا إلى طبيعة العلاقة التي تربط بين كل من النظام الدولي والوحدات المكونة له، و هي علاقة يمكن وصفها بالدائرية أو علاقة ذات التأثير المتبادل، فمن جهة تعد بنية النظام الدولي محصلة لسلوك الوحدات، و من جهة ثانية فإن أي تحول في بنية النظام يؤثر في سلوك تلك الوحدات، و منه تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن النماذج السلوكية المرتبطة بظاهرة التحول في بنية النظام الدولي.

الكلمات الدالة:

بنية النظام الدولي، الطابع الهرمي، السمة الفوضوية، أنماط النظم الدولية، التحول النمطي.

Résumé:

La question relative aux transformations de la structure du système international est un sujet majeur dans l'étude des relations politiques internationales, en raison de la nature de la relation entre le système international et ses unités constituantes, qui peut être décrite comme une relation circulaire ou une relation d'influence mutuelle. D'une part, la structure du système international résulte du comportement des unités

et, d'autre part, toute transformation de la structure du système affecte le comportement de ces unités. C'est en ce sens que la présente étude met en lumière les modèles comportementaux associés au phénomène de transformation de la structure du système international. Elle vise également à fournir aux décideurs des solutions pour faire face aux changements dans leur propre pays dus à l'ordre mondial.

Mots Clefs:

Structure du système international, Hiérarchie, Caractère chaotique, Schémas des systèmes internationaux, Transformation modulaire.

Summary:

The Subject of stereotyped transformations in the structure of the international system represents a main topic in the study of international political relations, this is due to the nature of the relationship between the international system and its constituent Units, which can be described as a circular relationship or a relationship of mutual influence, on the one hand the structure of the international system is the outcome of the behavior of the units; on the other hand, any transformation in the structure of the system affects the behavior of those Units. Therefore, this study aims to detect the behavioral models (<that> : A enlever) associated with the phenomenon of transformation in the structure of the international system.

Key Words:

Structure of the international system, hierarchy, chaotic character, patterns of international systems, modular transformation.

مقدمة:

لا شك أن مسألة تحديد طبيعة المناخ المترتب عن ظاهرة الفوضى الدولية، تحتاج إلى ضرورة فهم مدى التغير الحاصل في أبعاد النظام الدولي ككل، أو بالأحرى تحديد أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القوى الكبرى و المهيمنة في بنية النظام الدولي، كما أن السلم التراتبي لتلك القوى و طبيعة تحولات أنماط النظام، غالبا ما يتحددان وفقا لأبعاد النقلة التاريخية لتغير ميزان القوى في العلاقات الدولية.

بيد أن السعي الحثيث لدى العديد من الأنظمة السياسية، يتمثل في تحقيق قدرة على التكيف مع التغيرات الحاصلة في بيئتها الدولية، و يقتضي ذلك ضرورة فهم رموز أو دلالات النظام الدولي، و أن ذلك لا يتأتى لها إلا من خلال دراسة ماضي و حاضر مختلف أنماط النظم الدولية، قصد التنبؤ بالمجرى المستقبلي للأحداث و الوقائع السياسية في المستوى الدولي، كما أن مسألة تحقيق وظيفة تحويلية بالنسبة للنظام السياسي هي محددة بنيويا، و من شأنها أن تشكل نموذجا مصنعا للقيام بتلك الوظيفة، مما يؤدي إلى نتيجة الافتراض أو التنبؤ المستقبلي بمجرى الأحداث و الوقائع السياسية.

كما تلجأ العديد من الدول الأطراف غير الرئيسية في بنية النظام الدولي في محاولة منها لمواجهة الأخطار المحتملة بعد تحديدها، إلى تحديد طبيعة التحولات النمطية لذلك النظام ثم صياغة سياسات إزاء تلك التحولات، و ذلك إما عن طريق تضيق أو توسيع هامش النشاط السياسي الداخلي لديها، تبعا لضيق أو اتساع هامش المناورة السياسية في المستوى الدولي، كما أنه غالبا ما يكون ذلك بناء على علاقة عكسية الإتجاه، و عليه فإن التساؤلات التي ما زالت توّرقنا كباحثين هي: هل يمكن التنبؤ بمسار التحولات النمطية في بنية النظام الدولي، و بالتالي بناء رؤية تصورية شاملة لكيفية تغير ميزان القوى في العلاقات الدولية؟، و إن أمكن ذلك فما هي طبيعة النظام الدولي القادم؟، و هل اتضحت معالم القوى الدولية الكبرى التي ستقود هذا النظام الدولي و توجهه أو لم تتضح بعد؟، و هل يمكن تحديد الملامح المستقبلية لظاهرة الإستقرار

والتوازن في بنيته؟، و ما هي حدود الإنسجام بين الفوضى و الهيمنة، و بين الهرمية و طبيعة هذا النظام؟.

للإجابة على هذه التساؤلات، إرتكزت الدراسة على توظيف المقاربة التاريخية في تفسير مختلف المراحل التي يمر بها النظام الدولي، و كذا في الكشف _ حسب التسلسل الكرونولوجي للأحداث _ عن كيفية تغير مراكز القوى الدولية و ذلك من خلال بروز وحدات تعكس هذه الأخيرة، لا سيما تصنيف أنماط النظم الدولية بناءا على معيارين أساسيين، و هما: المعيار الكمي، و معيار قواعد العلاقة و التوازن في بنية النظام الدولي، إلا أن التعامل مع التحولات المستقبلية لهذا الأخير، يقتضي ضرورة وضع جل التركيز على المعيار الكمي في التصنيف تماشيا مع المقاربة التاريخية، ليشكل كل منهما معا أداة واعدة تفيد في الإجابة على التساؤل الرئيسي، أو بالأحرى في فك الطلاسم المرتبطة بحالة النظام الدولي القادم، و المتعلقة بتوضيح مآلاته الغامضة و التي تتأرجح بين السمة الهرمية و الفوضوية.

أولاً: سمات النظام الدولي:

1 _ السمة الفوضوية:

الفوضى *Anarchy* ككلمة هي نقيض النظام، و هي مشتقة من كلمة أصلها يوناني *anarkhos* " أنارخوس " و التي تعني غياب الحاكم الذي يؤمن للأفراد الحماية و الأمن والسلام و الإستقرار السياسي¹، أما الفوضى في العلاقات الدولية فهي عبارة عن مفهوم يمكن تحديده علاتقيا، أي يتحدد بحسب اختلاف مستويات التحليل بين مختلف النظريات في العلاقات الدولية وعلاقة هذه الأخيرة ببعضها البعض، ففي حين ينظر أنصار النظرية الواقعية للفوضى الدولية بشئ من المبالغة، و ذلك في مسألة تأثير هذه الأخيرة في تصرفات الدول خاصة في ظل غياب سلطة عليا و التي من شأنها أن تفرض النظام على المستوى الدولي²، فإن النظرية الليبرالية تجعل من الفوضى الدولية ميزة أساسية للدول غير الليبرالية، و ذلك من منطلق أن الدول الليبرالية لا يحارب بعضها البعض³، في حين أن أنصار النظرية البنائية قد لا يهتمون بإمكانية تأثير الفوضى الدولية في سلوكات الدول عموما، إلا أنهم ينظرون إلى ذلك التأثير بشئ من النسبية، و حجتهم في ذلك أن الفوضى بين الأصدقاء تختلف عن الفوضى بين الأعداء⁴.

2 _ السمة الهرمية:

بحكم أن الدول متساوية أمام القانون الدولي و أنها ذات سيادة، فهي لا تعترف بأي جهة أرفع منها منزلة،⁵ و مع ذلك تتوقع "نظرية المكانة" أنه في حالة عدم وجود علاقة متكافئة بين

¹ – Martin Griffiths, Terry O’Callaghan and Steven C. Roach, **international Relations (The Key Concepts)**, 2nd edition, London: Rutledge, 2008, p. 07.

² –Ibid,p. 08.

³ _ تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة: ديماء الخضر، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016، ص 128.

⁴ – Martin Griffiths, Terry O’Callaghan and Steven C. Roach, **Op. Cit**, p. 08.

⁵ _ كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة و نشر: مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 143.

وحدات النظام الدولي، فإن الدول التي تشعر بأن مكانتها أقل من مكانة الدول الأخرى، سوف تتحرك نحو تحقيق الاندماج بحثاً لها عن مكانة معتبرة في الترتيب التدرجي للوحدات الأساسية في النسق الدولي Stratification¹، أو قد تنتظم حسب مكانتها في بنية النظام الدولي وفق تسلسل هرمي، فالتفاوت من حيث القوة و القدرة على التأثير بين الوحدات السياسية الدولية أمر واقعي بصرف النظر عن المساواة القانونية فيما بينها، و لقد كان لنظرية العقد الإجتماعي عند "توماس هوبز" Tomas Hobbs، عظيم الأثر في تكريس فكرة النظام في السياسات الدولية، و قوامها أن تتنازل الدول عن جزء من سيادتهم لصالح طرف أو أطراف دولية قوية أو منظمة عالمية، باعتبار هذه الأخيرة السلطة العليا التي يخضع لها كافة الفاعلين الدوليين، مقابل أن توفر لهم هذه الأخيرة الأمن و الإستقرار الدوليين²، و منه نستشف أن الهيمنة الدولية هي شرط أساسي في تكريس مبدأ التسلسل الهرمي في السياسات الدولية، و من ثم في إحداث التوازن و الإستقرار في بنية النظام الدولي، و من هنا نلمس عدم الإنسجام بين الفوضى و الهيمنة، إذ أنه من المفترض أن لا يتوافق مبدأ التسلسل الهرمي مع أي مجتمع فوضوي³.

إذا كانت بنية النظام الدولي لا تقبل التحول من حيث القيم، فإنها تقبل من دون شك التحول من حيث النمط، و يقصد بالتحولات النمطية حالة الإنتقال من نموذج من النماذج السائدة في بيئة النظام الدولي، إلى نموذج آخر مختلف عنه تماماً، و عموماً فإن طبيعة أو نمط النظام الدولي، تتحدد بناءاً على نمط توزيع القوة بين الوحدات الدولية، فإذا كانت القوة منتشرة بشكل متقارب بين مجموعة من تلك الوحدات، فإن نمط النظام الدولي سيتأرجح إلى التعددية القطبية، و إذا توزعت تلك القوة بين دولتين كبيرتين، فهنا سنكون أمام نظام ثنائي القطبية، و إذا إستحوذت قوة عظمى على جل القدرات المتاحة في بنية النظام الدولي، فنمط النظام سيكون أحادي القطبية، كما ينعكس نمط النظام الدولي بدوره على نتائج و سلوكيات الوحدات الدولية و منه على حالة

¹ _ د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 315.

² - Martin Griffiths, Terry O'Callaghan and Steven C. Roach, **Op. Cit**, p. 08.

³ - Ken Booth, **Realism and World Politics**, New York, United State of America: Routledge, 2011, p. 272.

الإستقرار والتوازن في بنية النظام الدولي، و لتوضيح ذلك احتجنا إلى سرد مختلف أنماط النظم الدولية التي صاغها العلماء في مجال العلاقات الدولية، و ذلك على النحو الآتي:

ثانيا: أنماط النظم الدولية:

لقد صاغ العلماء في مجال العلاقات الدولية مجموعة نماذج أو أنماط لنظم دولية مختلفة، و قد اكتفينا بالأنماط التي تم تصنيفها بناء على كل من المعيار الكمي، و معيار قواعد العلاقة و التوازن في بنية النظام الدولي، مع الإقرار بوجود صعوبة في التمييز بين تلك الأنماط بناء على المعيارين السابقين نتيجة التداخل فيما بينهما، و أشهر من قام بتصنيف نماذج النظم الدولية هو " مورتن كابلن " Kaplan، و مع ذلك يبقى من بين ما ساقه من تلك النماذج ما هو إفتراضي و لا مثيل له في تاريخ العلاقات الدولية، و ما هو مستقى من الواقع الدولي و هما كل من نموذج توازن القوى و نظام الثنائية القطبية، فهما مستقيان من التجارب التاريخية¹، و عموما يمكن إجمال تلك النماذج في التالي:

1 _ المعيار الكمي (عدد الأقطاب في النظام الدولي):

أ _ النظم الدولية التعددية:

1 _ نظام ميزان القوى (Kaplan) Le Système de L' équilibre : من الناحية

الإحصائية، يعتبر مفهوم ميزان القوى من أكثر المفاهيم التي دارت حولها النقاشات في الحقل الدراسي الخاص بالعلاقات الدولية، و كمفهوم خاص بتلك الدراسات فيه إشارة للتوزيع النسبي للقوة بين الدول، فمن جهة يعنى منه عدم هيمنة طرف ما على باقي أطراف النظام الدولي، و من جهة ثانية فهو يعبر عن سياسة إعادة التوازن و الإستقرار بعد حالة من اللاتوازن و اللإستقرار في بنية

¹ - Marcel Merle, **Theorie Générale des Relations Internationales**, Paris: Institut D'études

Politiques De Paris, 1973, p. 103.

النظام الدولي¹، و من حيث الخلفية التاريخية، فقد تجسد فعلياً نظام ميزان القوى في ذلك النظام الذي كان قائماً قبيل الحرب العالمية الثانية، و بالتحديد في الفترة التي دامت ما بين القرن الثامن عشر 18م و القرن التاسع عشر 19 م²، و إرتبط تاريخياً بنظام الدول الأوروبية، و هو عبارة عن مجموعة قوى أوروبية كبرى، و التي تمثلت في كل من ألمانيا، بريطانيا، إيطاليا، روسيا، فرنسا، إمبراطورية النمسا، و المجر³، فهو بذلك عبارة عن نظام متعدد الأقطاب، فحسب تعبير " كينيث ووالتز " Keneth Waltz فإن نظام تعدد الأقطاب هو _ من حيث الكم _ ذلك النظام الذي تسوده ما فوق الكتلتين العظيمتين⁴.

2 _ نظام النقض أو الوحدة المعارضة (Kaplan) Le Système Uni Veto: هو أقل

النظم إستقراراً و تماسكاً _ حسب " كابلن " ⁵ _ و هو عبارة عن نظام تعددي من حيث وجود مجموعة أقطاب نووية و التي لديها قدرة إحداث ضربة إستباقية أولية، و يستحيل مع ذلك قيام حروب نووية نتيجة الردع النووي، و تلعب فيه المنظمات الدولية دور توفيق بين أطراف النظام⁶.

3 _ نموذج " روجر ماسترز " Roger Masters (نظام تعدد الكتل): يطلق على نظام

تعدد الكتل ، Multi – Bloc Model أيضاً بنظام ميزان الكتل Balance of Bloc، و هو نموذج يشبه _ إلى حد ما _ نموذج ميزان القوى عند " كابلن Kaplan، و يرى " ماسترز " أن إدخال عامل القدرة النووية، قد يؤدي إلى منع قيام حروب نووية بين الكتل النووية

¹ – Martin Griffiths, Terry O’Callaghan and Steven C. Roach ,Op. Cit, p. 17.

² – Marcel Merle, Op.Cit, p. 103.

³ _ د. عبد الحميد الموافي، " علاقات القوى العربية...و مرحلة جديدة"، المستقبل العربي، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 23، يناير، 1981، ص 27.

⁴ – Kenneth Waltz, **Theory of International Politics**, Adison – Wesley Publishing Compiay, Inc, Phillippines copyright, 1979, p 19.

⁵ _ جيمس دورتي، روبرت بالسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: د. وليد عبد الحي، الطبعة الأولى، الكويت، مكتبة شركة كازمة للنشر و الترجمة و التوزيع، 1985، ص 126.

⁶ _ د. ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، بيروت _ لبنان، دار الكتاب العربي، 1985، ص 51.

الكبرى، و لكن تراهن الكتل الأضعف على لعبة المتناقضات بين القوى الكبرى في حالة تساوي الإمكانات النووية عند الكتل الأقوى¹.

ب _ النظم الدولية الثنائية:

1 _ نظام الثنائية القطبية المرنة (Kaplan): حسب " كينيث ووالترز " فإن نظام ثنائي القطبية، هو ذلك النظام الذي تسوده كتلتين عظيمتين²، و قد نشأ هذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية³، وشكل كل من المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، و الشرقي بقيادة الإتحاد السوفييتي الأطراف الرئيسية للنظام آنذاك، و تمحورت بقية القوى الرئيسية حول هاتين القوتين (أي الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفييتي)⁴، و تجسدت في شكل سياسات الأحلاف العسكرية، و المتمثلة في كل من الحلف "الأطلسي"، و حلف " وارسوا "، و ظهور سياسات السباق نحو التسلح بين الكتلتين⁵.

2 _ نظام الثنائية القطبية الجامدة (Kaplan): هو ذلك النظام الذي يعبر عن نوع من التصادم بين كتلتين منظمتين بشكل هرمي⁶، و أهم ما يميزه عن الثنائية القطبية المرنة، هو أن الأطراف غير الأعضاء في إحدى الكتلتين، قد يختفي دورها أو تكون دون فعالية⁷.

3 _ نظام الثنائية القطبية شديدة المرونة (Kaplan): هو من النظم المتفرعة عن جملة النظم التي صاغها " مورتن كابن " Morton Kaplan عموماً، و هو نظام يتسم ببروز بؤادر الضعف في كلتا الكتلتين بالرغم من بقائهما، و كذا إزدياد مخاطر الإنتشار النووي، و تسيطر

¹ _ المرجع نفسه، ص 54.

² - Kenneth Waltz, Op.cit, p 19.

³ - Marcel Merle, Op.Cit. p. 103.

⁴ _ د. ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 49.

⁵ _ د. شفيق المصري، النظام العالمي الجديد (ملاحم و مخاطر)، ط1، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين، 1992، ص 18.

⁶ - Marcel Merle, Op.Cit. p. 104.

⁷ _ د. ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 50.

الكتلة الساعية لتغيير الوضع الدولي القائم على المنظمة الدولية في إطاره ANTI STATUS QUO، في حين تمارس الكتلة الأخرى الساعية للحفاظ على الوضع القائم أدوار فعالة في حدود مجال تحركاتها، سواءا تمثلت تك التحركات في تقديم المساعدات الإقتصادية أو التدخلات العسكرية، من أجل الحصول على الدعم و التأييد من قبل الدول غير المنتمية أو المنحازة لإحدى الكتلتين الكبيرتين في بنية النظام الدولي¹.

4 _ نظام الإنفراج (Kaplan) Detente: هو نظام يعبر عن غياب التنافس النزاعي بين القوتين العظيمتين، حيث يسعى الطرفان إلى عقد إتفاقيات للحد من التسلح، كما يظهر فيه الدور البارز للمنظمة العالمية للحد من تلك النزاعات².

ج _ نظم القطبية الأحادية Unipolarity:

هي عبارة عن نظم تتميز بإمتلاك فاعل دولي أو قوة عظمى لجل القدرات المتاحة في النظام الدولي، و تجسدت صورة هذه النظم في خير مثال لها، بانتهاء مرحلة القطبية الثنائية وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم و تصدع المعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفييتي³، و بالتالي انتهاء الحرب الباردة بين القوتين الرئيسيتين في القطبية الثنائية. و في الحقيقة هناك إختلاف بين دارسي العلاقات الدولية في تكييف طبيعة مرحلة تطور النظام الدولي فيما بعد الحرب الباردة، و يظهر ذلك جليا من خلال المسميات التي أطلقت على هذه المرحلة، ففي حين وصف "فرانسيسكو فوكوياما" Francisco Fokoyama هذه المرحلة بـ "نهاية التاريخ" و ذلك للإشارة إلى إنتصار الإيديولوجية الليبرالية على حساب الإيديولوجية الشيوعية، تزامنا مع إنتهاء آخر المعارك الكبرى في التاريخ الإنساني، درج "صامويل هانتغتون" Samuel Huntington، إلى إستخدام مفهوم "صدام الحضارات" The Clash of Civilization، ويعني بذلك أن الصراعات المستقبلية سوف تكون بين مجموعة من الحضارات و التي صنفها "

¹ _ المرجع نفسه، ص 52.

² _ المرجع نفسه ص 52.

³ _ د. جهاد عودة، النظام الدولي، نظريات و إشكاليات، ط1، مصر، دار الهدى للنشر و التوزيع، 2005، ص 12.

هانتينغتون " إلى سبع أو ثمان حضارات كبرى، ألا وهي (الحضارة الإسلامية، والغربية، و الكونفوشية، و اليابانية، و الهندية، و الأمريكية اللاتينية، و السلافية، و ربما الإفريقية)، لتحل بذلك الحضارة _ حسب " هانتينغتون " _ بدل الدولة القومية كوحدة أساسية في العلاقات الدولية¹.

عموما يمر النظام الدولي أحادي القطبية بعد تشكله بمرحلتين أساسيتين، و ذلك على النحو الآتي²:

المرحلة الأولى: هي مرحلة القطبية الأحادية الصلبة Tigt Unipolarity، و ينفرد فيها طرف واحد بقيادة النظام الدولي (أي قوة عظمى واحدة)، و ذلك نتيجة غياب طرف آخر منافس لها، وبالتالي يقع على عاتق تلك القوة العظمى التي تنفرد بقيادة النظام الدولي، عبء ضمان أمن النظام الدولي و ضبطه هرميا بشكل صارم، دونما وجود إعتراض من قبل الأطراف الدولية الكبرى الأخرى، و بتعبير آخر فإن القطبية الأحادية الصلبة، هي عبارة عن نظام هرمي تمارس فيه القوة العظمى دور الطرف المهيمن على مجرى السياسات الدولية، و تمارس فيه الأطراف الدولية الكبرى الدور المكمل لدور الطرف المهيمن.

المرحلة الثانية: هي مرحلة القطبية الأحادية الهشة Loose Unipolarity، و هي بمثابة مرحلة إنتقالية لتشكل نمط النظام الدولي من القطبية الأحادية إلى القطبية التعددية، و بتعبير آخر فإن مرحلة الأحادية الهشة، هي مرحلة تحضيرية أو ممهدة لعودة النظام الدولي متعدد الأقطاب، وتجسد المرحلة الراهنة صورة واضحة عن هذا النظام (أي الأحادية القطبية الهشة).

¹ _ د. حسن نافعة، د. جلال معوض، د. حمدي عبد الرحمان، "مقدمة في علم السياسة _ الدولة و العلاقات الدولية"، سلسلة كتب دراسية في مقياس نظرية العلاقات الدولية، -، ج2، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، 2001 _ 2002، ص 315.

² _ د. جهاد عودة، مرجع سابق، ص ص 196 _ 197.

د _ النظم الدولية المختلطة:

1 _ نموذج " روزكرينس " Richard Rosecrance (القطبية الثنائية التعددية) : أطلق " روزكرينس " على نموذجة بالقطبية الثنائية التعددية " Multipolarity " - Bi ، محاولة منه للجمع بين إيجابيات القطبية الثنائية و التعددية من جهة، و التخلي عن نقاط ضعفهما من جهة ثانية، حيث يرفض " روزكرينس " نموذج القطبية الثنائية من منطلق أن إحتتمالات الصراع فيه تتزايد بين قادة الكتلة أو التحالف مقارنة بنظام التعددية القطبية، حيث يؤكد ذلك قائلا: " أن في هذا النظام الذي تكون القوتان العظيمتان معنيتين تماما بنتائج أية مسألة دولية كبرى، يمكن القول أننا أمام صراع صفري " Zero Sum game ، و من منطلق كذلك كون هذا النظام يجمع بين المتناقضات، فيقر " روزكرينس " أن هناك ثمة مسألتين متناقضتين تعملان لصالح هذا النموذج، و ذلك يكمن في مسألة الجمع بين نتيجة الصراع الصفري و بين فكرة الوفاق الفضفاض، الأمر الذي قد يدفع بوثيرة التغير داخل النظام الدولي دون وجود ردة فعل من قبل الكتلتين الرئيسيتين في النظام، و هذا يؤدي إلى إختلال التوازن في بنية النظام الدولي¹.

ينتقد " روزكرينس " القطبية التعددية من منطلق أنه بالرغم من أن حدة الصراع بين أطراف النظام تكون أقل منها من القطبية الثنائية، إلا أن حالات التكرار في الصراع تتزايد نتيجة التضارب في المصالح بين أطرافه، و يحتج قائلا: " إذا كانت التعددية القطبية تحد من آثار و نتائج الصراع، إلا أنها لا تؤثر إلا بنسبة بسيطة على عدد حالات الصراع، و إذا كانت القطبية الثنائية تتضمن صراعا خطيرا بين القطبين، فإنها تقصي أو تخفف الصراعات الأخرى في أي مكان من العالم."

كما يطلق " روزكرينس " إنتقادا آخر على القطبية التعددية، و هو أن النتائج و المآلات الخاصة بتوازن القوى داخل النظام هي نتائج و مآلات يصعب التيقن منها، الأمر الذي يضع أطراف النظام أمام صعوبة إنتهاج سياسات معينة، تكون نتائجها ثابتة و مضمونة إلى حد ما².

¹ _ جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق، ص 134.

² _ المرجع نفسه، ص 135.

وبالتالي جاء إقتراح " روزكرينس " على نموذج القطبية الثنائية التعددية، و الذي يشير إلى معنى أن تمارس القوتين الدوليتين (القطبين)، دور الضابط للصراع في المناطق الخارجة عن حدوديهما، أما دور الدول في إطار القطبية التعددية فيكون بمثابة دور الدول العازلة للصراع بين القطبين a Buffers States، و منه يرى " روزكرينس " أن الحرب في القطبية الثنائية التعددية هي أقل احتمالا منها من القطبية الثنائية أو القطبية التعددية.

2 _ النظام الأحادي التعددي (الأحادية القطبية الهشة): هو نظام تمارس فيه القوة العظمى الدور الريادي بداخله، و يكون للدول الكبرى _ في كثير من الأحيان _ مواقف إقليمية مستقلة عن مواقف القوة العظمى، حيث تلعب تلك القوى الكبرى أدوارا إقليمية ريادية، و تقوم القوة العظمى بوضع ترتيبات أمنية مشتركة مع القوى الإقليمية، من أجل ضبط النظام الدولي بأقل تكاليف ممكنة، مع الحيلولة دون بروز قوى كبرى منافسة لها.

2 _ معيار قواعد العلاقة و التوازن:

أ _ النظام العالمي (Kaplan): يعبر عن هيمنة طرف دولي أو منظمة عالمية على باقي أطراف و فواعل النظام الدولي¹، و بالتالي يحدث في إطاره نوع من الإندماج و التماسك، و تحل الخلافات بين أطراف النظام وفق قواعد سياسية متفق عليها، و هنا يصبح الولاء و لاء فوق قومي أو فوق إقليمي، أي ولاء لصالح نخبة سياسية تمارس دور السلطة العالمية و إدارة تلك الهيئة الدولية، و هذا ما يشبه تماما مفهوم الحكومة العالمية عند رواد المدرسة المثالية.

ب _ النظام الهرمي (Kaplan): هو عبارة عن نظام وظيفي بامتياز، و قد يأخذ إما شكل نظام دولي ديمقراطي أو نظام دولي إستبدادي، حيث يأخذ شكلا ديمقراطيا إذا حدث نوع من خطى الإندماج في نظام عالمي، أما إذا هيمنت كتلة ما على باقي أطراف النظام الدولي، فهذا قد يأخذ شكلا إستبداديا².

¹ – Marcel Merle, Op.Cit. p. 104.

² _ د. ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص ص 50 _ 51.

ج _ نظام الكتل غير المستقر (Kaplan): Unstable Bloc System: هو نموذج قائم على زيادة التوتر بين الكتلتين العظيمةتين، مع إستحالة بلوغ الصدام المباشر بينهما، فبالرغم من أن كلتا الكتلتين تسعيان لتغذية النزاعات المسلحة في إطار سياسات الأحلاف مع أطراف أخرى موالية لها، إلا أن مخاوف نشوب حرب نووية بين الكتلتين، قد يدفع بهذه الأخيرة إلى عدم تصعيد التوتر خوفا من قيام حرب نووية بينهما، خاصة في ظل غياب دور فعال للمنظمات الدولية، و إنحسار هامش القانون الدولي في ظل هذا النظام.

د _ نظام الإنتشار النووي غير الكامل (Kaplan): هو نظام قائم كذلك على زيادة التوتر بين أطرافه تماما مثل نظام الكتل غير المستقر، إلا أنه يختلف معه في وجود عدد كبير من الأطراف ذات القدرات النووية المحدودة، و بالتالي فهي تملك حد أدنى من قدرات الردع، و كذا تلعب المنظمات العالمية دور مهم في إستتباب الأمن و الإستقرار في النظام الدولي¹.

ثالثا: ظاهرة الإستقرار والتوازن في بنية النظام الدولي:

بالرغم من أن " تالكوت بارسونز " لم يولي إهتماما كافيا في مسألة تطبيق نظرية النظم في مجال العلاقات الدولية _ إلا أن أفكاره حول مسألة التوازن و الإستقرار في بنية النظام عموما قد شكلت إضافة هامة في المجال، فالعلاقات بين الفاعل و الموقف حسبته تتسم بنوع من التكرار، وإذا كان هناك شعور لدى الفاعلين بالرضا فإنهم يعملون من أجل المحافظة على النظام، الأمر الذي يدفعهم إلى تفعيل ميكانيزم التوازن بداخله،² و في بعض الحالات، قد تتحول الخصائص العملية للنظام الدولي و ذلك بفعل حدوث تغيرات جديدة، فبدلا أن يعود النظام إلى حالته التوازنية الأولى، فقد يظهر في ثوب جديد أو حالة توازن جديدة،³ و منه فإن أفكار بارسونز حول الإستقرار و التوازن في بنية النظام، قد شكلت منطلقا أساسيا لعدد من أفكار الباحثين في مجال العلاقات الدولية، و هذا ما يمكن توضيحه من خلال الآتي:

¹ _ المرجع نفسه، ص ص 53 _ 54.

² _ جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق، ص 105.

³ _ المرجع نفسه، ص 100.

يرى "ريتشارد روزكرينس"، أن "النظام يتكون من مدخلات متشابكة و أداة تنظيم تخضع للتغيرات نتيجة تأثير التشابك و الإضطراب بين المتغيرات، ثم القيود البيئية التي تترجم حالة الإضطراب و حالة أداة التنظيم على شكل إستقرار أو عدم إستقرار"¹، و إن أهم ما ميز التطور التاريخي للنظام الدولي، هو حالتي الإستقرار و الإختلال في التوازن، و غالبا ما يكون تركيز الأطراف الرئيسية المكونة للنظام الدولي منصبا على حالة الإستقرار.

حسب "كينيث ووالترز"، فإن النظام الدولي يتكون من ثلاثة عناصر أساسية _ يمكن من خلالها تحقيق حالة الإستقرار و التوازن داخل بنيته _ أولها المبادئ و الأسس التي يلتقي و يلتف حولها أطراف النظام، و ثانيها السمات الخاصة بالأطراف الرئيسية المكونة للنظام الدولي، و آخرها توزيع المقدرات بين أطراف هذا الأخير².

حسب نظرية تحول القوة Power Transition و نظرية إستقرار الهيمنة Hegemonic Stability، فإن العامل المحدد للسلوك السياسي الخارجي بالنسبة للدول، هو رضى هذه الأخيرة بالوضع الدولي القائم³، و لا تكون ردة الفعل لديهم إلا على حالات الإختلال، و ذلك إما بإعادة التوازن السابق، و إما بالانتقال إلى توازن جديد، بخاصة و أن مسألة الإخلال بالتوازن ما هي إلا مجرد قضية تتعلق بإضافة وزن صغير إلى إحدى كفات الميزان حتى يخل التوازن⁴.

عموما فإن النظريات الكبرى في العلاقات الدولية التي إهتمت بظاهرة الإستقرار و التوازن في بنية النظام العالمي، و كذا المفسرة لحالات السلم والحرب ما بين الدول، ترجع سبب الحروب

¹ _ المرجع نفسه، ص 114.

² - N. J. Rengger, **International Relations, Political Theory and The Problem of Order (Beyond International Relations Theory?)**, 1st edition, London: Routledge, 2000, p. 46.

³ _ جليل بالمر _ ت. كليفتون مورجان، نظرية السياسة الخارجية، ترجمة: د. عبد السلام علي نوير، الرياض، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود للنشر العلمي و المطابع، 2010، ص 28.

⁴ _ نيكلاس لومان، مدخل الى نظرية الأنساق، ترجمة فهمي حجازي، ط1، بغداد _ العراق، منشورات الجمل، 2010، ص ص 56 _ 57.

إلى بنية القوة و التحالفات بداخل النظام الدولي و مدى تحول تلك البنية من حيث النمط¹، و من ذلك فإننا نجد أن هناك تمت إختلاف جوهرى فيما بين أنصار نظرية التحليل النمطي في العلاقات الدولية فيما يتعلق بمسألة تفسير ظاهرة الإستقرار والتوازن في بنية النظام الدولي، و يكمن هذا الإختلاف أو التضارب في مسألة تحديد أي نموذج من النماذج الدولية السابق ذكرها يعد الأكثر إستقراراً، كما أن هؤلاء الباحثين قد خلصوا إلى جملة من الإستنتاجات و الفرضيات و لكل براهينه التاريخية التي يدعم بها فرضياته، ففي حين يرى " مورغنتاو " Morgenthau أن نظام ميزان القوى حافظ على بقاء وحداته أو الأطراف الرئيسية فيه، يرى " كل من "كارل دويتش " Deutch Karl و " ديفيد سينغر " David Singer أن نظام الثنائية القطبية يزيد من تواتر الحروب، أي كلما إتجهنا من نظام ثنائي القطبية نحو نظام تعدد الأقطاب زاد ذلك من إستقرار النظام الدولي².

أما " كينيث ووالترز "، فيفترض أن إستقرار النظام الدولي يقع رهن _ إلى حد ما _ بالتوجه من نظام متعدد الأقطاب نحو نظام الثنائية القطبية، حيث تقل الحروب في هذا الأخير مقارنة بنظام متعدد الأقطاب³، و بتعبير آخر فإن " كينيث ووالترز " قد ذهب إلى خلاف ما رآه كل من " ديفيد سينغر " و " كارل دويتش " عندما إعتبر أن نظام الثنائية القطبية هو أكثر إستقراراً من التعددية القطبية، ذلك لأن الأول تتباين فيه القدرات بين القوى الكبرى والقوى الصغرى، وبالتالي تكون فيه الدول الكبرى أكثر تحكماً في إستخدام القوة من غيرها، و كذا أقدر على إستيعاب ما قد يترتب عن ذلك، و يكون هدف القوى الكبرى في نظام الثنائية القطبية هو الحفاظ على توازن القوى و ذلك من خلال زيادة قوتها، و بالتالي سوف ينظر إلى أن تلعب التحالفات العسكرية دور بالغ الأهمية في تحقيق التوازن داخل النظام الدولي، بإعتبار تلك التحالفات سوف تتطور لتشكل نواة أمنية دولية في المستقبل⁴، و يعترف " ووالترز " مقراً بزيادة القدرات العسكرية بصفة خاصة كونها

¹ - Martin Griffiths, Terry O'Callaghan and Steven C. Roach, Op. Cit. p. 327 .

² _ د. ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 48.

³ - Kenneth Waltz, Op. Cit. p. 19.

⁴ - Martin Griffiths, Terry O'Callaghan and Steven C. Roach, Op. Cit, p. 06.

أكثر فعالية، و بالتالي تصبح احتمالات إستخدام القوة أقل في إطار التسابق نحو التسلح، حيث تحده الحساسية بين القوتين و المتعلقة بالمكاسب التي يحققها أي منهما على حساب الآخر،¹ وبالرغم من أن " كينيث ووالتر " يربط بين كل من الهرمية بالسياسات الداخلية و الفوضوية بالسياسات الدولية، إلا أن مفهوم الهيمنة في السياسات الدولية فيه تعبير عن الهرمية الدولية، وبالتالي لا يمكن للهيمنة أن تكون شكلا من أشكال الفوضى، أما " ديون " Tim Dunne، فيستبعد الهرمية التنظيمية عن النظام الدولي متعدد الأقطاب، فمن المستبعد _ حسب " ديون " _ أن يكون النظام الدولي نظاما تعدديا و في الوقت ذاته هرميا².

أما "مورتن كابلن" فيفترض أنه من بين النماذج التي ساقها، فإن نموذج الوحدة المعترضة هو أقل النماذج تماسكا و إستقرارا، و إستنتاج " مورتن كابلن" أنه عندما تعجز الأطراف الرئيسية داخل النظام الدولي عن إجراء تغييرات في هياكلها السياسية و الإجتماعية، تسعى إلى تغيير النظام الدولي حتى تضمن بأن يقوم النظام بوظيفته بصورة فعالة³. في حين أن كل من النظام العالمي Le Système Internationale Universel و النظام الهرمي Le Système Internationale Hierarchique حسب تصور " كابلن " هي نماذج مستقرة، فبالنسبة للأول (أي النظام العالمي)، كلما كان هناك تفاوت من حيث الإمكانيات لمصلحة هيئة دولية كلما سهل ذلك من عملية توفير الإستقرار و الحفاظ عليه، و أما الثاني أي (نموذج النظام الهرمي) فيتسم بدرجة عالية من الإستقرار، كونه يتضمن شبكة من النظم الوظيفية الفرعية و التي تعود بالمنفعة على أطراف النظام، و بالتالي سوف تصبح _ مع مرور الوقت _ مسألة الانسحاب من النظام بالنسبة لأطرافه مكلفة للغاية⁴.

ثمة هنالك دراسة تجريبية أخرى أجراها " ديفيد سينغر " David Singer مع " سمول " Smoul، حيث غطت الدراسة الفترة الزمنية من تاريخ العلاقات الدولية و الممتدة ما بين 1815

¹ _ جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق، ص 134.

² _ Ken Booth, Op.Cit, p p. 274 _ 275.

³ _ جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق، ص 126.

⁴ _ د. ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 51.

_ 1945، و تناولت الدراسة طبيعة العلاقة بين التحالف و الحرب، كما إستندت الدراسة على واقع الأحداث التاريخية لتأكيد صحة الفرضيات، و جاءت هذه الأخيرة على النحو الآتي¹:

1 _ أنه كلما تزايدت الإلتزامات التي يتعهد بها الطرف المتحالف، كلما تواترت الحروب.

2 _ كلما إتجه النظام نحو نمط القطبية الثنائية، كلما تزايدت إحتتمالات الحرب بين أطراف النظام خارج الأحلاف.

بيد أن الدراسة لم تؤكد صحة تلك الفرضيات في إتجاهها العام، و إن تأكدت في الفترات التاريخية من القرن التاسع عشر، فإن أحداث القرن العشرين لا تؤكدتها تماما.

أما بالنسبة لنظام الأحادية القطبية، فيرى كل من " لاين " و " ماستاندونو " Layne and Mastanduno، أن هذا النظام هو نظام غير مستقر تماما، ذلك لأن المنطق الهيكلي للنظام الدولي الأحادي و المتمثل في سعي القوة العظمى إلى إقامة تحالفات و البحث عن مناطق النفوذ الصراعي، قد يدفع بصعود بعض القوى الثانوية و التي تسعى بدورها إلى إقامة تحالف كبير يوحدتها و هذا من أجل ضمان بقائها و إستمراريتها،² و بالتالي يؤسس هذا الوضع إلى وصف النظام الدولي أحادي القطبية بالنظام غير المستقر أو غير المتوازن.

رابعاً: أبعاد النقلة التاريخية لتغير ميزان القوى في بنية النظام الدولي:

إن التجارب التاريخية في إطار العلاقات الدولية قد أثبتت - وفق التسلسل الكرونولوجي للأحداث _ أن تحولات النظام الدولي من حيث النمط هي تحولات أقرب ما تكون لتعبر عن براديغم تطوري، فبعد نظام ميزان القوى (و هو عبارة عن ذلك النظام الدولي متعدد الأقطاب الذي ساد في الفترة ما بين القرن 18م و القرن الـ19م)، تحول نمط النظام الدولي _ بعد الحرب

¹ _ جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق، ص ص 133 _ 134.

² - Scott Burchill and authors, **Theories of international Relations**, 2ND Edition, London: Palgrave, Macmillan, 2005, p. 38.

العالمية الثنائية _ إلى نظام الثنائية القطبية المرنة، و قد إعتبر الدكتور " راشد البراوي" هذه المرحلة من أخطر المراحل، كون أن القوى العظمى التي كانت تقود العالم _ قبل الحرب _ و توجهه قد فقدت قوتها النسبية، و صار العالم أنذاك يعرف مصيرا مجهولا _ إلى حد ما _ تقوده قوتين عملاقتين بحجم الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفييتي¹، و في ظل غياب التنظيم الهرمي و بداية تلاشي إحدى كتلتي النظام الدولي، تحول هذا الأخير إلى نظام الثنائية القطبية الجامدة، ذلك لأن الأطراف غير الأعضاء في إحدى الكتلتين قد إختفى دورها و أصبح دون فعالية، و تجدر الإشارة إلى أن هذا الأخير (أي نظام الثنائية القطبية الجامدة) هو عبارة عن مرحلة وسطى بين النظام الدولي ثنائي القطبية المرنة والقطبية الأحادية الصلبة، كما تجدر الإشارة كذلك، إلى أن النظام الدولي في مرحلة إنتقاله من الثنائية القطبية الجامدة إلى الأحادية الصلبة، يشبه إلى حد ما نموذج القطبية الثنائية التعددية عند " روزكرينس "، ذلك لأن إحتتمالات الحروب في هذا الأخير (أي الثنائية التعددية) _ حسب " روزكرينس " ستكون دائما في تراجع.

بعد تصدع المعسكر الشرقي و إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم نتيجة غياب منافس لها، تحول النظام الدولي إلى القطبية الأحادية الصلبة، و في الواقع لقد عرفت حقبات زمنية سابقة من تاريخ العلاقات الدولية تجسيدا فعليا لهذا النظام، و تمثل ذلك في كل من نظام " شرقي القارة الآسيوية " ما بين (1689 _ 1842)، و نظام " هاواي " ما بين (1796 _ 1898)، و نظام أوروبا البسماركية ما بين (1872 _ 1890)، و بالرغم من أن نظام الإمبراطورية الرومانية كان يجسد صورة فعلية لهذا النظام، إلا أن فكرة إستبعاده تعزي إلى نشأته التي جاءت قبل رسوخ نظام الدولة، أي بعد صلح " واستفاليا " عام 1648، أي يجسد فكرة الإمبراطورية و لا يجسد فكرة الدولة، في حين تعبر النماذج الثلاثة السالفة الذكر، صورة فعلية لنظام الدولة المعاصرة².

¹ _ د. راشد البراوي، العلاقات السياسية الدولية و المشكلات الكبرى، ط2، القاهرة، مصر، مكتبة النهضة المصرية، 1982، ص 122.

² _ د. جهاد عودة، مرجع سابق، ص ص 171 _ 172.

بعد تراجع الدور القيادي الأمريكي شبه الإنفرادي للنظام الدولي، و ذلك من منطلق تلاشي مجموع محددات القوة الأمريكية، كالمحدد الإقتصادي والقوة العسكرية، و التي أتاح لها (أي محددات القوة) فرصة لعب دور القوة العظمى لطيلة عقود من الزمن، ناهيك عن بزوغ نجم قوى إقليمية دولية أخرى مثل: روسيا و الصين و اليابان و الهند، و دول الإتحاد الأوروبي¹، تحول النظام الدولي إلى نظام القطبية الأحادية الهشة، و هي بمثابة مرحلة إنتقالية أو ممهدة لعودة النظام الدولي متعدد الأقطاب، و هي كذلك مرحلة أشار إليها " بول كندي " Paul Kennedy من قبل و وصفها بمرحلة بداية الانحطاط الأمريكي، و تابعه في ذلك المؤرخ البريطاني " نبال فرغوسون " Niall Fergusson، و الذي طالما وصف الولايات المتحدة الأمريكية "بالإمبراطورية الخالدة"، ليتراجع عن فكرته _ فيما بعد _ في صورة رؤى تعبر عن النظرة التشاؤمية حول بقاء الهيمنة الأمريكية على العالم، مستشهدا في ذلك بسقوط الإمبراطوريات السابقة².

كما زعم "جورج مودلسكي" أن الهيمنة على العالم تتغير بصورة تقريبية كل مائة عام، مستشهدا في ذلك بمجموعة من الأمثلة التاريخية، فقد دامت الهيمنة للبرتغال من 1518 إلى 1608، ثم لهولندا من 1609 إلى 1713، ثم لبريطانيا مرتين أي من 1714 إلى 1815 ومن 1816 إلى 1945، و كل من الولايات المتحدة و الإتحاد السوفييتي بعد سنة 1945³.

بيد أن التحفظ عن التراجع الكلي لدور الولايات المتحدة الأمريكية كأحد القوى الكبرى التي سيتشكل منها النظام الدولي القادم (أي متعدد الأقطاب)، يبقى الأقرب إلى الصواب، و يعزي هذا بالأساس إلى جملة من الاعتبارات الأساسية:

¹ - Alexandre Adler, **Le nouveau Rapport de la CIA (Comment sera le monde en 2025 ?)**,

Traduit par : Claude Farny, Johane – Frédéric Hel Guedj et Anatole Muchnik, Paris, France: Robert Lafont, 2009, p. 273.

² - Geir Lundestad, **International Relations Since The end of the Cold War, New and old Dimensions**, 1st edition, United Kingdom: Oxford University Press, 2013, p p. 271 _ 272.

³ - John K. Hord, George Modelski, ed. **Exploring Long Cycles, Comparative Civilizations Review**, Volume 21, Number 21 *Fall 1989*, P. 137.

1 _ أن المحاولات التصحيحية و التي طالما حاولت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس " أوباما " Obama أن تطبقها على المستوى الخارجي، قد مددت من عمر الهيمنة الأمريكية على العالم، وتتمثل تلك المحاولات في ترشيد النفقات العسكرية، و ذلك من خلال سحب الكثير من القواعد العسكرية المتواجدة في الخارج، ناهيك عن إعتمادها (أي الإدارة الأمريكية للرئيس " أوباما ") على مقاربات متعددة الأبعاد، و ذلك من خلال التركيز على مفهوم القوة الذكية Smart Power، و الذي يعني المزج بين القوة الصلبة Hard Power و القوة الناعمة Soft Power¹.

2 _ أن تاريخ العلاقات الدولية حافل بالأمثلة التي أثبتت أنه بالرغم من تراجع بعض القوى الكبرى عن دورها الريادي في بنية النظام الدولي، إلا أنها بقيت مع ذلك طرفا مهما في معادلة النظام، أو عادت من جديد لتشكل أحد الأطراف الرئيسية في تلك المعادلة، فعلى سبيل المثال و ليس الحصر، لقد عادت كل من بريطانيا و فرنسا ليلعب كل منهما دورا أساسيا في ظل النظام الدولي الحالي (أي النظام الدولي الأحادي الهش)، بعد أن كان يمثل كل منهما إحدى القوى الرئيسية في ظل النظام الدولي الذي كان قائما قبيل الحرب العالمية الثانية (أي نظام ميزان القوى)، ناهيك عن عودة الدب الروسي كأحد الأطراف أو القوى الرئيسية في ظل النظام الدولي الحالي، باعتباره الوريث الشرعي للإتحاد السوفيتي.

3 _ أن بزوغ قوى عالمية أخرى في ظل النظام الدولي الحالي، لا يعبر بالضرورة عن التراجع الكلي للدور القيادي الأمريكي في ظل النظام الدولي القادم (أي النظام الدولي متعدد الأقطاب)، بخاصة و أننا نتحدث عن نظام دولي و ليس نظام إمبراطورياتي، و مع ذلك فلا بد من التنبيه على أنه في ظل غياب آليات الإنسجام بين أطراف النظام الدولي، و كذا وجود سوء توزيع للمقدرات بين أطرافه، ستكون حالة النظام الدولي أقرب إلى الحالة التي إستبعد فيها " تيم ديون " فكرة الهرمية عنه (أي النظام الدولي متعدد الأقطاب).

صفوة القول: إن التحولات النمطية لبنية النظام الدولي، لا يمكن وصفها بأي حال من الأحوال بأنها عملية أو مسار تحولي يسري بآلية تلقائية و منتظمة، أو وفق خط ناظم ومتواتر،

¹ – Geir Lundestad, Op.Cit, p. 192.

ولكن هي عبارة عن تحولات ينتقل من خلالها النظام الدولي من سيادة نمط معين من أنماط النظم الدولية في البيئة الدولية، إلى سيادة نمط آخر مغاير له، و عبر فترات تاريخية متذبذبة، و وفق حلقة دائرية يتم الرجوع من خلالها إلى نقطة البداية، ومنه أصبحت هذه التحولات تعبر عن أبعاد النقلة التاريخية لتغير ميزان القوى في بنية النظام الدولي، لتشكل هذه الأخيرة علامة بارزة، إذ أضحت تكون إطارا عاما و شاملا في صورة رؤية تطويرية فكرية جديدة للتعامل مع التحولات المستقبلية للنظام الدولي¹ .

خامسا: الملامح المستقبلية العامة لظاهرة الإستقرار والتوازن في بنية النظام الدولي:

بالرغم من وجود إختلاف جوهري بين الباحثين الذين ركزوا على التحليل النمطي في العلاقات الدولية، و ذلك فيما يتعلق بمسألة تحديد أي النماذج من النظم الدولية السابق ذكرها يعد الأكثر إستقرارا، إلا أن هناك قاسم مشترك فيما بينهم، ألا وهو ذلك المتعلق بوجود ملامح عامة يمكن أن تعتمد كإطارا تحليليا لتحديد مجرى الواقع المستقبلي لحالة الإستقرار و التوازن في بنية النظام الدولي، و هذه الملامح تختلف باختلاف طبيعة تلك النماذج، و هذا ما يمكن توضيحه من خلال الآتي:

1 _ ملامح الاستقرار و التوازن في بنية النظام الدولي ثنائي القطبية:

إن ظاهرة الإستقرار و التوازن في حالة النظام الدولي ثنائي القطبية، تحتاج إلى²:

1 _ أن تكون القوتين العظيمتين أكثر تحكما في إستخدام القوة من غيرها، و كذا أقدر على إستيعاب ما قد يترتب عن ذلك.

¹ _ د. كارن أبو الخير، " نظرية التعقيد في فهم الواقع العالمي الجديد"، السياسة الدولية، القاهرة، مصر، مطابع الأهرام التجارية،

العدد 187، يناير 2012 ص 168.

² _ N. J. Rengger, Op. Cit, p.46.

2 _ أن يكون هدف القوتين العظيمتين في نظام الثنائية القطبية، هو الحفاظ على توازن القوى، وذلك من خلال زيادة قوتها، و بالتالي سوف ينظر إلى أن تلعب التحالفات العسكرية دور بالغ الأهمية في تحقيق التوازن في بنية النظام الدولي، باعتبار تلك التحالفات سوف تتطور لتشكل نواة أمنية دولية في المستقبل.

يشبه النظام الدولي ثنائي القطبية في حالة إستقراره، إلى حد ما " نظام الإنفراج " Detente عند " مورتن كابلن "، الذي يغيب فيه التنافس النزاعي بين القوتين العظيمتين، أما في حالة عدم إستقراره، فهو يشبه إلى حد ما النظام الدولي ثنائي القطبية شديدة المرونة عند " كابلن " كذلك، إذ تظهر فيه حروب جديدة يستعصي على الكتلتين حلها، و أقصى دور يمكن أن تمارسه الكتلتين هو الإهتمام بالحد من التسلح، و بالتالي فهو نظام يحمل في طياته إحتتمالات عدم الإستقرار¹.

2 _ ملامح الاستقرار و التوازن في بنية النظام الدولي متعدد الأقطاب:

إن ظاهرة الإستقرار و التوازن في بنية النظام الدولي متعدد الأقطاب، تحتاج إلى:

1 _ وجود توزيع نسبي للقوة بين الأطراف الرئيسية للنظام الدولي، مع الحيلولة دون هيمنة طرف ما على باقي أطراف النظام الدولي.

2 _ توفر آليات الإنسجام بين الأطراف الكبرى في بنية النظام الدولي، و كذا وجود إتفاق بينها حول حسن توزيع المقدرات.

يشبه النظام الدولي التعددي _ إلى حد ما _ في حالة إستقراره نظام تعدد الكتل عند روجر ماسترز " Roger Masters، حيث يرى هذا الأخير أنه كلما كانت هناك سلطة مركزية في البنية التنظيمية، كلما تسارعت وثيرة التحرك نحو الآخرين بصورة و قدرة أكثر مرونة و العكس صحيح، أي كلما كانت الكتلة منكشفة و غير منظمة، كلما زاد إحتتمال تدخل الآخرين في شؤونها

¹ _ د. ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 52.

الداخلية و إنعدام بذلك الإستقرار، و منه يرى " ماسترز " أن إستمرار نظام تعدد الكتل يقع رهنا _ إلى حد ما _ بوجود درجة من التجمعات الإقليمية المندمجة نسبيا¹.

خلاف ذلك، و هي حالة عدم الإستقرار، تكون أشبه ما تكون بنظام النقض أو الوحدة المعارضة عند " مورتن كابلان " Le Système Uni Veto، و فيه تدخل أطراف النظام في حروب دائمة فيما بينها، أو وفق تعبير " توماس هوبز "Tomas Hobbs: حرب الجميع ضد الجميع².

3 _ صفة النظام الدولي أحادي القطبية:

بالرغم من أن كل من " دانتي Danti و " روسو " Rousseau، لم يجدا خلاصا من الحروب إلا من خلال إقامة نظاما هرميا أو ما يشبه صفة القطبية الأحادية في شكل حكومة فدرالية عالمية كرابطة بين الدول، مثلما تربط هذه الأخيرة الأفراد فيما بينهم درءا للفوضى³، إلا أن حالة النظام الدولي الأحادي في حقيقتها هي حالة تتسم بعدم التوازن و الإستقرار، و ذلك كنتيجة لإستحواذ قوة عظمى واحدة على جل القدرات الكلية المتاحة في النظام الدولي، فبالرغم من كون النظام الدولي أحادي القطبية نظاما هرميا إذ تمارس فيه القوة العظمى دور الطرف المهيمن على مجرى السياسات الدولية، إلا أنه و في ظل غياب منافس لها يغيب التوازن في بنية النظام الدولي، ما يدفع تلك القوة العظمى إلى بسط نفوذها الكلي من أجل الإبقاء على هيمنتها على العالم مع الحيلولة دون صعود قوى أخرى منافسة لها، فهناك من يشبه نظام أحادي القطبية بالنظم الشمولية داخليا، و التي تحتكر السلطة و تهيمن على كافة الأنشطة السياسية و تنتقي فيها المعارضة⁴.

¹ _ المرجع نفسه، ص 54.

² - Marcel Merle, Op.Cit. p. 104.

³ _ د. ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 322.

⁴ _ د. حسن نافعة، د. جلال معوض، د. حمدي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 317.

ذكر كل من " ميرشايمر " Mearsheimer، و " كينيث ووالتز " Keneth Walz، و " كريستوفر لاين " Layne Christopher، أن نظام الأحادية القطبية يحمل في طياته بذور فناءه، فحسب " لاين " فإن المظهر الدائم للسياسات الدولية مبني على الشك و عدم اليقين، فالدول الصغرى لا يمكنها أبدا الوثوق بأي حال من الأحوال في الهيمنة الأمريكية على العالم¹.

4 _ صفة النظم الدولية المختلطة:

بالرغم من أن " روزكرينس " قد دافع على نموذج الذي أطلق عليه بالقطبية الثنائية التعددية، و الذي حاول من خلاله الجمع بين إيجابيات كل من القطبية الثنائية و التعددية مع التخلي عن نقاط ضعفهما معا، إلا أن أنماط النظم الدولية المختلطة عموما سواءا أكانت ثنائية تعددية أم أحادية تعددية، لا تعدوا عن كونها مجرد مراحل إنتقالية لتشكل النظام الدولي، و هذه المراحل غالبا ما تتسم بعدم وضوح معالم القوى الدولية الكبرى التي تقود النظام الدولي و توجهه، لتعبر بذلك عن حالة من اللإستقرار الدولي أو حالة من الفوضى الدولية النسبية.

سادسا: التصور المستقبلي لطبيعة النظام الدولي (آفاق و تداعيات):

إن المتمعن في طبيعة النظام الدولي في المرحلة الراهنة، يجد أن هناك ثمة إختلاف _ ولكن غير جوهري _ في تحديد صفة القطب الواحد، فبالرغم من أن الكل يتفق على أن هرم السلطة و القوة و القواعد، هي التي تحكم العلاقات بين الدول، إلا أنهم يختلفون حول كون النظام العالمي قطب واحد دولتي، أي القيادة الأمريكية المطلقة للنظام، أو قطب واحد كتلتي و الذي يعني سيطرة الكتلة الرأسمالية الغربية على النظام الدولي، أو نظام متعدد الأقطاب أو الكتل و الذي يتسع ليشمل قوى أخرى خارجة عن إطار الكتلة الغربية، إذ أن هناك قاسم مشترك أو إتجاه عام يذهب في مجمله إلى أن قيادة النظام الدولي هي للولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها القوة العظمى، إلى جانب وجود أدوار لاتقل أهمية لكل من الإتحاد الأوروبي، اليابان، الصين،

¹ _ د. خالد حامد شنيكات ، د. غالب عبد عريبات، التنبؤ في العلاقات الدولية دراسة في الأدبيات النظرية، عمان، الأردن ،

دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 39 ، العدد 3 ، 2012، ص ص 609 _ 610.

بالإضافة إلى روسيا باعتبارها الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي، و باعتبارها ثاني أكبر قوة عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية¹، فبالرغم من إمتلاك الولايات المتحدة الأمريكية للمقدرات القومية التي تؤهلها للانفراد بالقيادة العالمية، إلا أنها ليست القوة المهيمنة تماما على النظام الدولي.

نستشف مما سبق، أن النظام الدولي في صورته الحالية هو عبارة عن نظام أحادي تعددي Uni Multi System، تتصدره قوة عظمى و هي الولايات المتحدة الأمريكية، و لكن تشاركها في ذلك قوى كبرى عديدة، و لقد تتبأ " كريستوفر لاين " بأن مرحلة الأحادية القطبية سوف تنقضي، وأن لحظة التعددية القطبية بعدها هي حالة لا يمكن تجنبها²، و منه فإن المرحلة الراهنة هي مجرد مرحلة إنتقالية لتشكل النظام الدولي سيتحول فيها هذا الأخير مستقبلا إلى نظام متعدد الأقطاب، أهم ما يميزه هو السعي الحثيث لدى أطرافه نحو عدم إستخدام القوة العسكرية و خاصة منها القوة النووية، و يمكن القول بخصوص هذه الجزئية الأخيرة، أن هذا النظام لا يشبه تماما ذلك النظام الدولي التعددي الذي ساد قبل الحرب العالمية الثانية، كون أن الأول يعد أكثر إستقرارا و ذلك لإستحالة نشوب حرب عالمية بين أطرافه³، إلا أن أقصى ما يميزه من تداعيات في حالة عدم إستقراره:

1 _ إستفحال ظاهرة الحروب بالوكالة أو بالنيابة، فأهم ما يميز النظام الدولي القادم هو إستحالة نشوب حروب أو صدامات مباشرة بين القوى النووية الكبرى، ذلك لأن عامل القدرة النووية لدى هذه الأخيرة قد يحول دون قيام حروب أو صدامات عسكرية مباشرة فيما بينها، و بالتالي فإن أقصى ما يمكن بلوغه من حالة اللإستقرار في بنية النظام الدولي، هي إحتمال عودة ظاهرة الحروب بالنيابة إلى الساحة الدولية، و بالتالي سينصب إهتمام القوى الكبرى في إنكاء حروب محدودة النطاق بين الأطراف غير الرئيسية في بنية النظام، بغرض فتح أسواق لبيع الأسلحة

¹ _ د. حسن نافعة، د. جلال معوض، د. حمدي عبد الرحمان ، مرجع سابق، ص 316 _ 317.

² _ د. خالد حامد شنيكات ، د. غالب عبد عريبات، مرجع سابق، ص 610.

³ _ د. حسن نافعة، د. جلال معوض، د. حمدي عبد الرحمان ، مرجع سابق، ص 318.

كسبيل كفيل لجني الأموال و إنعاش إقتصاداتها، و هذا ما يفسر إعادة بعثها و بقوة للمركبات الصناعية العسكرية.

2 _ يرتبط بظاهرة الحروب بالوكالة و الحروب محدودة النطاق، إحتمال عودة النزاعات الحدودية إلى الواجهة بشكل كبير و معتبر، إذ تستغل العديد من الدول تلك الحالة من الفوضى لخرق الإتفاقيات الخاصة بتنظيم الحدود للعودة إلى مزاعمها الإقليمية التاريخية، أو ضم أجزاء تابعة لأقاليم دول أخرى عن طريق الحرب بحجة أن تصبح حدودها آمنة.

3 _ إستغلال القوى الكبرى للواقع الطائفي و العرقي للدول الوطنية غير المستقرة سياسيا، والتي تعاني من أوضاع إقتصادية و إجتماعية متردية، و بها تقسيمات مجتمعية مركبة، ليصبح الولاء بعدها ولاء دون قومي، أي يقوم مقام الولاء للدولة الوطنية تلك الولاءات دون القومية، أهم ما يغذيها هي تلك النزاعات الطائفية و العرقية و التي تدعمها أطراف أو قوى خارجية لتحقيق مصالحها الضيقة، ليتسم الوضع الدولي بغلبة التهاوي المفرط للدولة الوطنية.

4 _ يرتبط بتهادي الدولة الوطنية أو حتى هشاشتها، تنامي التأثير الذي تمارسه الأنساق الفرعية دون القومية داخل حدود الوحدة السياسية كالجماعات الضاغطة مثلا، فهذه الأخيرة عندما تنشئ إرتباطات بأطراف خارجية سرعان ما تتحول إلى "جماعات مدولة"، فحسب "ماكليلاند" _ فإن التفاعل داخل النظام الدولي، عبارة عن أخذ و عطاء بين الجماعات الناشطة في الدولة و البيئة الدولية،¹ و بالتالي قد تتحول هذه الجماعات الناشطة _ مع مرور الزمن _ إلى جماعات مستلبة ثقافيا أو أكثر إرتباطا بقيم و مصالح القوى الكبرى، ليحدث نشاط هذه الجماعات شرخا في مجتمعها المحلي بين مؤيد لتلك القيم الأجنبية و معارض لها، و في ظل هشاشة الدولة الوطنية أو حتى في ظل غياب قواعد و آليات التحكم في هذا النوع من التجاذب المجتمعي، قد يتطور الوضع إلى حالة من الإنشقاق الداخلي، لتطل أزمة الهوية برأسها بقوة و على نحو غير مسبوق.

¹ _ جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق، ص ص 119 _ 120.

5 _ يرتبط بتنامي أزمة الهوية، ظهور حركات إنفصالية تطالب بالإستقلال عن الحكم المركزي في العديد من الدول، و في حالة نجاح أحد هذه الحركات _ أو البعض منها _ في الإنفصال عن الحكم المركزي، قد تصبح واسعة الإنتشار و تتوالى مع مرور الزمن لتتحول إلى ما يمكن وصفه بـ: " موجة الحركات الإنفصالية".

6 _ تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة و المختصة في التجارة بالمخدرات و تبييض الأموال وتهريب الأسلحة و السلع بطرق ملتوية، و كذا نهب الثروات القومية و المتجارة بالأشخاص، ناهيك عن تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي و التي تسعى العديد من الدول لمكافحتها باعتبارها ظاهرة عابرة للحدود.

7 _ يرتبط بتنامي ظاهرة الإرهاب الدولي و الجريمة المنظمة، إحتمال انحسار هامش الفضاء السببراني Cyberspape في عدة دول باعتباره أحد القدرات الإتصالية بين الأفراد والجماعات، فتجنبنا لأي انفلات أمني، قد تسعى عدة دول _ و بالأخص الدول النامية _ إلى الحجب الكلي أو الجزئي بصفة تدريجية للمواقع و الأدوات الخاصة بالفضاء المذكور، بخاصة و أن صارت هذه المواقع و الأدوات قيد تحكم عدة منظمات إرهابية أو مختصة في الجريمة المنظمة، كما أنه و في ظل إحتدام التنافس الشديد بين القوى العسكرية الكبرى لبسط نفوذها إعتبارا من الفضاء الخارجي، تبقى ظاهرة التنافس على زرع الأقمار الصناعية (أو ظاهرة الأقمرة) هي ظاهرة تقع بين حتميتين¹:

أ _ حتمية تفرض على تلك القوى ضرورة الإهتمام بالحد من ترسانة الأقمار الصناعية التي تسبح في مدار الكرة الأرضية، بخاصة و أن أضحت بعض القوى الدولية الكبرى كالصين والولايات المتحدة الأمريكية و روسيا، تمتلك قدرات صاروخية تدميرية ضد تلك الأقمار، ما يضع الفضاء الخارجي عرضة للتلوث و مزيد من الحطام الفضائي، فعلى سبيل المثال و ليس الحصر، لقد قامت الصين سنة 2007 بإطلاق صاروخا تدميريا إعتبارا من فضاءها البري ضد قمر

¹ – Nathalie Guibert, " Arsenalisation de l'espace le ciel nouveau champ de bataille ",Le Monde Bilan Géostrategie, Paris, France, le Monde (SA), 2010, p p. 78 _ 79.

صناعي خاص بالأرصاد الجوية تابع لها، فبالرغم من كونه قمر صناعي قديم إلا أنه و حسب تصريح بعض الخبراء، فإن مجرد تكرار مثل هذا الإجراء خمسة مرات _ سواء من قبل الصين أو قوى أخرى _ قد يجعل المدار السفلي للكرة الأرضية و الواقع ما بين 300 و 2000 كيلومترا من سطح الكرة الأرضية مدارا معبأ بالحطام، ما يضع تلك القوى الكبرى و منها التي تبنت معاهدة الأمم المتحدة حول الإستغلال السلمي للفضاء، أمام حالة من الإستخدام السيئ لهذا الأخير.

ب _ أما الحتمية الثانية، فهي تلك المتعلقة بتطوير تلك القوى الكبرى للقدرات الإستكشافية لأقمارها الصناعية في شتى المجالات، فهذه الأخيرة هي بمثابة الأرضية التي تستند إليها جل القدرات العسكرية و الإقتصادية و الإتصالية و نظم الجوسسة لتلك القوى، و بالتالي فإن أعمدة الحضارة التي بنيت عليها تلك القوى، هي مجرد أعمدة إفتراضية آيلة للزوال عند أي إختلال محتمل قد يعتري التوازن في النظام الكوني.

8 _ حفاظا على الطابع الهرمي لنظام التعددية القطبية، قد تتزايد المطالب الدولية لتوسيع عضوية مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، ففي ظل نظام دولي تتعدد فيه الأقطاب النووية وتسوده المخاوف الأمنية، و كذا تجنباً للتحرك نحو سياسات الأحلاف العسكرية و بالتالي إنشاء أنوية أمنية متعددة و التي قد تأخذ شكلا من أشكال السباق نحو التسلح، قد ترتفع المطالب الدولية المنادية بتوسيع عضوية المجلس ليضم دول نووية و أخرى غير نووية، بخاصة و أن السعي الحثيث لكل من اليابان و كوريا الجنوبية في إطار حيز تنافسي خارج النادي النووي لطلب العضوية في المجلس، قد يفتح الشهية أمام إرتفاع نسبة الدول المطالبة باكتساب مقعد دائم فيه، و تجنباً لأي إستخدام تعسفي لحق النقض (الفيتو) في بعض القضايا الأمنية الدولية، فقد يتم اللجوء داخل مجلس الأمن إلى بدائل أخرى لعملية التصويت بشأن تلك القضايا.

9 _ كما أن الإنتقال من النظام الدولي الأحادي إلى النظام الدولي متعدد الأقطاب، معناه الإنتقال من الثقافة الواحدة إلى الثقافات المتعددة (أي من ثقافة الكوكاكولا و الماكدونالدز إلى ثقافة السوتشي مثلا)، و من العالمية الواسعة إلى العالميات الواسعة، و ما يسهل عملية الإنتقال هذه، هو وجود طفرة معلوماتية أطلق عليها " ألفين توفلر " Alvin Tofler بالموجة الثالثة، و في حالة

عدم استقرار النظام الدولي كظرف قد يهيئ لوجود دولة من شأنها أن تحقق الإستقلالية لحضارة ما (كالثقافة الإسلامية مثلا)، و تعبر عن ذاتها و شخصيتها الظاهرة، و تحول دون إمكانية إستيعابها من أطراف أخرى، قد تتجسد الفكرة التي طرحها من قبل "صمويل هنتغتون" حول صراع الحضارات، و من ثم سوف تحل حينئذ الحضارة بدل الدولة كوحدة أساسية في تحليل العلاقات الدولية.

10 _ إرتفاع فرص الاندماج السكاني عبر العالم، و ذلك من خلال زيادة الزحف السكاني من الدول ذات الوفرة السكانية و العجز الإقتصادي، إلى الدول ذات الوفرة المالية و العجز السكاني، فبعد أن شكلت الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية و كندا و بعض دول الإتحاد الأوروبي، و جهة حصرية لبعض الأجناس الراغبة و القادرة على الاندماج في الثقافة الغربية (أي هجرة الكفاءات)، فإن ظاهرة التعدد الثقافي كحقيقة ستسفر عنها التحولات في بنية النظام الدولي في المستقبل (النظام الدولي متعدد الأقطاب)، ستفتح المجال أمام زيادة القدرة الاندماجية لعدد من الأجناس الأخرى و التي لم يسبق لها ذلك، لتندمج في الثقافات الأخرى (أي الثقافات غير الغربية)، لتؤدي بعد ذلك إلى تغيير خريطة التوزيع السكاني عبر العالم.

11 _ إن أي تغيير في خريطة التوزيع السكاني عبر العالم، قد يؤثر في إعادة توزيع مراكز القوى الإقتصادية العالمية، خاصة في ظل وجود إقتصادات عالمية منافسة للإقتصاد الأمريكي، كالصين، و البرازيل، و اليابان، و الهند، و كوريا الجنوبية، و روسيا، و كذا دول الإتحاد الأوروبي، و في ظل التراجع النسبي للولايات المتحدة الأمريكية في السلم التراتبي للقوى الإقتصادية العالمية، قد تتزايد المخاوف و القلق إزاء بقاء الدولار كأكبر عملة احتياطية في العالم، و لتفادي هذه النكسة الإقتصادية، قد تبادر الإدارة الأمريكية للرئيس " ترامب " Trump إلى تفعيل ميكانيزم التوازن، و ذلك من خلال إعتماد سلسلة من الشراكات الإقتصادية خاصة مع الدول التي تشاركها البعد الثقافي و الحضاري كبريطانيا مثلا، و هذا ما يزيد من إحتمال توجه صوب حرب تجارية عالمية، ما يعني إعادة النظر في إتفاقيات الشراكة الإقتصادية المبرمة بين القوى

الإقتصادية الكبرى، فمن حيث البعد الإقتصادي فإن السمة التي قد تغلب على النظام الدولي في المستقبل، هي السمة التنافسية بين مجموعة من التكتلات أو الأقطاب الإقتصادية الكبرى.

12 _ إن التنافس بين التكتلات الإقتصادية الكبرى، قد يأخذ شكلا من أشكال الضغوط و الضغوط المضادة بشأن مجموعة من القضايا الدولية الهامة، كالتنافس التكنولوجي، و الابتكار، و السباق نحو التسليح، و التحكم في مصادر الطاقة عبر العالم، و لعله تأتي في مقدمة هذه القضايا قضية التحديات البيئية، لتتحدد تلك الضغوط بالنسبة لهذه الأخيرة في مستويين أساسيين:

المستوى الأول: هو مستوى التنافس شمال شمال، أي بين الدول الصناعية الجديدة (كالصين والهند و البرازيل)، و الدول الصناعية التقليدية (كالولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا وبريطانيا و فرنسا)، فبعد أن استفذت هذه الأخيرة حقها التاريخي في استغلال الثروات الطبيعية، راحت تعترف بمسؤوليتها في التلوث البيئي و تواجه الدول الصناعية الجديدة التي لم تتل حصتها الكاملة بعد، لتطالبها بتخفيض الإستغلال لتلك الثروات و ما ينبعث عنها من غازات الدفيئة، في حين أن الدول الصناعية الجديدة، ترفض الإلتزام بذلك بحجة أن مسألة تحقيق التنمية لشعوبها تمنحها الحق في التنقيب عن الثروات بدورها مثلها مثل الدول الصناعية التقليدية.

المستوى الثاني: هو مستوى المبادرات العمودية (أي تلك الوافدة من الشمال إلى الجنوب)، والتي تحمل في طياتها بعض المفارقات، نذكر من بينها، أن مفهوم التنمية المستدامة كما جاء في مبادرة " ريودي جانيرو " مثلا Rio de Janeiro سنة 1992، و التي عرفت بمؤتمر " قمة الأرض " هو مفهوم ثلاثي الأبعاد: أي لا بد أن يشمل على التنمية الإقتصادية و النمو الإجتماعي مع حماية البيئة¹، إلا أن الفجوة الشاسعة في مستويات التنمية بين الشمال المتقدم و الجنوب المتخلف و ما يفرضه التقسيم الدولي للعمل، يجعل من مفهوم التنمية المستدامة وفقا للترابط العضوي بين تلك الأبعاد الثلاث، مفهوما أكثر تطابقا مع واقع الدول المتقدمة، و أفضل وسيلة إبتكرتها هذه

¹ _ د. عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية و الكلية في العلاقات الدولية، ط1، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010، ص 174.

الأخيرة من أجل الإبقاء على نظافة محيطها البيئي، تكمن في نقل المشاريع الإستثمارية الملوثة للبيئة إلى أراضي الدول النامية، ما يجعل هذه الأخيرة أكثر عرضة للتلوث البيئي و ما ينجر عنه من آثار التغيرات المناخية.

خلاصة و إستنتاجات:

إن مسألة إستبعاد فكرة الهرمية عن النظام الدولي متعدد الأقطاب، معناه الحكم على هذا الأخير بالفوضى المطلقة، ذلك لأن معنى الفوضى يطلق في الغالب على الدول التي لا يوجد فيها حاكم، و إذا سلمنا أنه لا توجد هيئة عليا تحكم العلاقات بين الدول، فإن النظام الدولي _ بغض النظر عن النمط السائد في بنيته _ قد يوصف بالفوضى المطلقة أو حالة اللانظام Apolaire، إلا أن هذا لا يجسد الصورة الحقيقية للواقع الدولي، فالكمل يتفق على أن هرم السلطة و القوة والقواعد هي التي تحكم العلاقات بين الدول، و بالتالي فإن مسألة إستبعاد فكرة الطابع الهرمي عن النظام الدولي متعدد الأقطاب هي مقولة زائفة لا صحة لها، فمفهوم الهيمنة في السياسات الدولية فيه تعبير عن الهرمية الدولية، و منه لا يمكن للهيمنة أن تكون شكلا من أشكال الفوضى المطلقة، كما أن الفوضى الدولية لا ترتبط بنمط النظام الدولي السائد بقدر ما ترتبط _ في الغالب _ بتلك الفترات الإنتقالية لتشكل النظام الدولي، و يعزي ذلك بالأساس إلى عدم وضوح معالم النظام الدولي في تلك المراحل الإنتقالية، و بتعبير آخر فإن تلك المراحل الإنتقالية تنسم في الغالب بعدم وضوح معالم القوى الدولية الكبرى التي تقود النظام الدولي و توجهه.

بالرغم من وجود تضارب في رؤى الباحثين و العلماء فيما يتعلق بمسألة تحديد أي أنماط النظم الدولية يعد الأكثر إستقرارا، إلا أنه من البديهي أن عامل القدرة النووية قد يزيد من إستقرار النظام الدولي في مرحلته القادمة، كما أنه من البديهي كذلك في ظل هذه المرحلة الراهنة التي تشهدها بنية النظام الدولي، أن يشكل غياب آليات الإنسجام بين أطرافه حالة من اللإستقرار أو فوضى دولية نسبية، خاصة إذا ما حاول أحد أطرف النظام الدولي أن ييسط سيطرته على باقي الأطراف (علما أن هذا هو السلوك الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية حاليا)، و بالتالي ستكون تكلفة تلك الفوضى الدولية النسبية باهظة خاصة بالنسبة للأطراف غير الرئيسية في بنية النظام الدولي.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في ظل عدم وجود رؤية فكرية واضحة يمكن أن تعتمد كإجراءات وقائية لمجابهة تلك الفوضى الدولية و ما تفرزها من تداعيات، تبقى سمة التناقض و عدم الوضوح أهم ما يخيم على الأوضاع السياسية و الأمنية، خاصة بالنسبة للدول الأطراف غير الرئيسية في بنية النظام الدولي، لتسموا بذلك المعضلة الأمنية فوق كل المعضلات، فما لبثت هذه الأخيرة (أي المعضلة الأمنية) _ أمام هذا المصير الدولي المجهول _ إلا أن أَلقت بظلال كثيفة على الواقع السياسي لتلك الدول الأطراف غير الرئيسية في بنية النظام الدولي، و ليس أدل على ذلك من إنتهاج هذه الأخيرة لخطابات سياسية مبنية على منهج التخويف و الشكوى، ناهيك عن إرتفاع حجم الإنفاق العسكري لديها، فلقد بادرت مجموعة كبيرة من تلك الدول إلى إقتناء السلاح بحجة إحتمال زيادة سعر تكلفة هذا الأخير في السوق الدولية كنتيجة لزيادة الطلب عليه في المستقبل، مع العلم أن مجال صناعة السلاح لم يسلم من وثيرة التقدم التكنولوجي السريع، فضلا عن أن الدول القوية صاحبة المركبات الصناعية العسكرية الكبرى، تفضل الإحتفاظ بآخر ما تم تصنيعه من معدات عسكرية عصرية لديها، في مخزونها إلى أجل مسمى.

أخيرا و ليس آخرا، تقاديا للحوّل السياسي الذي يحتمه هذا المصير الدولي المجهول، فإن الحل الأنسب بالنسبة لتلك الدول، يكمن في ضرورة إنتهاج مقاربات متعددة الأبعاد، و التي لا بد أن تستند على مجموعة من الوظائف التحولية المتنوعة داخل بنيانها الحضاري الإجتماعي، وتعزي قضية تنويع الوظائف داخل المجتمع الواحد إلى التقسيم الطبقي بداخله، و يعزي هذا التقسيم بدوره إلى نتيجة الضروريات الحيوية النابعة من إدارة الحياة عند كل جماعة، ففي حين تقوم الطبقة العسكرية بتوفير حاجة الدفاع ضد العدو الخارجي، تقوم على سبيل المثال و ليس الحصر الطبقة الإدارية بإيجاد التوازن بين المصالح المختلفة، و كذا التنسيق بين الرغبات المختلفة، و هكذا دواليك من أجل بناء قدرة على تجديد البنيات و التكوين الداخلي لتلك الدول بما يضمن الحفاظ على الإنسجام المجتمعي و الإستقرار السياسي، و كذا بما يضمن تحقيق القدرة على التكيف مع التحولات النمطية فـي بنية النظام الدولي.